

مستجدات الاستثمارات العربية الخارجية

في الثمانينات

الدكتور زكريا عبد الحميد محمد باشا*

عندما اتخذت أسعار النفط مسارها التصاعدي الذي بدأ في أواخر عام ١٩٧٣ واستمر حتى عام ١٩٨١، صاحب ذلك تنامي ما سمي حينئذ « بفوائض البترولولارات ». وقد أثارت هذه الظاهرة الجديدة موجة من الدراسات التحليلية . التي اتفقت أحيانا واختلفت غالبا ، من أجل محاولة التوصل إلى نماذج اقتصادية موضوعية لتعريف هذه الظاهرة تعريفا صحيحا ، واستخلاص الأسس والشروط المثلى التي يمكن على ضوءها التحكم في حجم هذه الفوائض وتوجيهها واستخدامها الاستخدام الأمثل . كما حاولت دراسات أخرى تقدير الحجم المستقبلي لهذه الفوائض وتحديد معدلات نموها والتوزيع النسبي للمكيثها ، بل وأفرط بعضها في التفاؤل عندما حاولت توضيح الآثار الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تترتب عن هذه الفوائض عندما تستحوذ على نصيب فعال من النشاط الاقتصادي الأوربي أو الأمريكي .

ويحلول أعوام الثمانينات، بدأت الصورة تختلف تماما عما كان متوقعا لها، وتوالى أحداث نفطية وغير نفطية كان من الصعب - أن لم يكن من المستحيل التنبؤ بها . فقد اتخذت أسعار النفط مسارا تنازليا حادا ، وانخفضت مستويات إنتاج الأوبك ، وانخفضت الإيرادات النفطية ، وانخفض إجمالي التراكمات السابقة للفوائض النقدية، وهبطت أسعار صرف الدولار بحدة، وأخيرا انهارت مستويات أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية. ومن ثم أثارت كل هذه الأحداث موجة جديدة من الدراسات النفطية والمالية التي حاولت كل منها تناول أثر أو تحديد اتجاه لما يمكن أن يحدث في المستقبل المنظور أو لما يجب أن تكون عليه التوجهات المستقبلية . وتهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل أهم التطورات التي طرأت على الاستثمارات العربية الخارجية منذ أن أخذت طريقها إلى السوق الدولية وحتى الآن، مع التركيز بوجه خاص على أحداث الثمانينات والتوجهات التي أفرزتها .

وتنقسم الدراسة بشكل عام إلى الأجزاء الرئيسية والفرعية التالية :

أولا : تعريف الفوائض والاستثمارات .

ثانيا : تطور الإيرادات النفطية والفوائض البترولولارية :

* استاذ مساعد قسم الاقتصاد - كلية التجارة جامعة الكويت .

(١) فترة السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٨٠) .

(٢) فترة الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٧) .

ثالثا : الاستثمارات العربية الخارجية فى الثمانينات :

(١) تطورها حجما وتوزيعا .

(٢) مستجدات الثمانينات : (الاحداث - النتائج - التوجهات)

وقد حرصنا فى هذه الدراسة على الاستعانة بأحدث البيانات المنشورة، من مصادر لايتطرق الشك الى صدقها ودقتها، أملين بذلك ان نتوصل فى النهاية الى القاء بصيص من الضوء على واحدة من اهم القضايا الاقتصادية العربية المعاصرة.

أولا : تعريف الفوائض والاستثمارات :

١ - يمكن تعريف الفوائض البترودولارية لدولة نفطية ما ، على انها ذلك الجزء النقدى من الإيرادات النفطية الذى حالت محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلى نون استثماره داخليا وتحويله الى اصول وتراكمات رأسمالية وطنية.

٢ - عندما تتحقق فوائض بترودولارية فى سنة ما فإن معظمها يوجه نحو الاستثمار فى قنوات الاستثمار الدولية خارج حدود الدولة ، أما الجزء الباقى فإنه يستخدم فى منح المساعدات والقروض للاقطار النامية من خلال اتفاقيات ثنائية أو من خلال المساهمات فى مؤسسات وصناديق التنمية الدولية والاقليمية والمحلية.

٣ - يمكن تعريف اجمالى الاستثمارات الخارجية فى نهاية فترة زمنية معينة بانها دالة فى اجمالى الفوائض المتراكمة خلال تلك الفترة ، والعلاقة بينهما علاقة طردية. ويمكن استخدام الصيغة الرياضية البسيطة التالية لتمثيل هذه العلاقة :

$$ث = ن \cdot م + ف$$

حيث تمثل : $ث$ ن اجمالى الاستثمارات فى الفترة ن ،
 $ث$. اجمالى الاستثمارات فى بداية الفترة،
 $ف$ ن اجمالى الفوائض المتحققة خلال تلك الفترة،
 $م$ نسبة ما يستخدم من الفوائض المتحققة فى
الاستثمارات الخارجية ، وبالطبع فان قيمة $م$
ستتراوح بين (صفر ، ١) أى ان :

صفر \leq $م < ١$. ويمكن ان نطلق على المعامل $م$ الميل
الحدى لاستثمار الفوائض خارجيا ^(١).

(١) $١ - م =$ نسبة ما يستخدم من الفوائض فى المنح والمساعدات والقروض للاقطار النامية وهذه النسبة = صفر عندما $م = ١$ وهذا أمر صعب الافتراض كما أنه لم يحدث حتى الآن.

٤ - يمكن النظر الى الفوائض ^ف ن (في المعادلة السابقة) على انها الفرق بين اجمالي ايرادات الدولة (بما فيها الايرادات النفطية) واجمالي نفقاتها، اى انها عبارة عن صافى الميزانية العامة للدولة. فعندما تحقق الميزانية صافيا موجب القيمة (أى ف صفر) فإن اجمالي الاستثمارات الخارجية سيزداد بمقدار ^م ف (٢). وعندما تحقق الميزانية فائضا سالبا (أى يوجد عجز) فإن هذا يمكن ان يؤدي الى السحب من اجمالي الاستثمارات الخارجية. ومن الجدير بالملاحظة انه ليس من الضروري ان يكون مقدار السحب مساويا لحجم العجز حيث إن الدولة يمكن ان تستخدم أدوات اخرى بديلة أو مكملة مثل الاقتراض الخارجى او اللجوء الى الدين العام لسد العجز فى الميزانية عن طريق اصدار سندات وانونات الخزنة الكويتية وطرحها للتداول في السوق المحلي للأوراق المالية.

ثانيا : تطور الإيرادات النفطية والفوائض البترودولارية :

١ - فترة السبعينات (١٩٧٤ - ١٩٨٠):

عندما بدأت أسعار النفط ارتقاعها المعروف فى اواخر عام ١٩٧٣ بدأ معها ارتفاع سريع لايرادات الاقطار المصدرة للنفط (اوبك). وقد وصلت هذه الايرادات ارتقاعها باستمرار ارتفاع اسعار النفط التى بلغت اعلى مستوياتها فى عام ١٩٨٠. وقد صاحب هذا التغير ظهور ما سعى حينئذ « بالفوائض البترودولارية » التى سبق تعريفها فى البند السابق. وعند متابعة تطور كل من اجمالى الفوائض والايرادات التى تحققت خلال سنوات السبعينات (١٩٧٣ - ١٩٨٠). نلاحظ بوضوح العلاقة الطردية التى تربط بينهما ، حيث نجد ان حجم الفائض النقدى السنوى ازداد تدريجيا من عام الى آخر طوال معظم سنوات الفترة السابقة التى تزيد خلالها اجمالى الايرادات النفطية للأقطار المصدرة. وقد بلغت الزيادة السنوية للفوائض أقصاها فى عام ١٩٨٠ (١٢٤.٥٠ بليون دولار أمريكى)، وهو نفس العام الذى وصلت فيه الايرادات النفطية أقصى حد لها (٢٨٧ بليون دولار)، أى عندما حققت أسعار النفط مستويات قياسية (حوالى ٢٤ دولارا للبرميل الواحد). أنظر جدول (١) التالى.

وقد قدرت الفوائض النقدية القابلة للاستثمار التى تحققت لأقطار الأوبك خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٠) بحوالى ٣٩٢.٢٥ بليون دولار. وتمثل حصة الأقطار العربية الاعضاء فى الأوبك (الأقطار الخليجية والعراق وليبيا) ما يزيد عن نسبة ٩٠ ٪ من هذه الفوائض. ويجدر ملاحظة ان اجمالى الإيرادات النفطية التى تحققت خلال تلك الفترة بلغ حوالى ١١٢٥.١ بليون دولار.

(٢) يلاحظ ان م ف > ف

جدول (١)

تطور إيرادات وفوائض الأوبك والتوزيع الجغرافي النسبي

للفوائض المستثمرة خارجياً (١٩٧٤ - ١٩٨٠)

السنة	الإيرادات النفطية (بليون دولار)	فوائض النقد القابل للاستثمار (بليون دولار)	النسبة المئوية من مجموع الفوائض المستثمرة	
			الولايات المتحدة	السوق الأوروبية
١٩٧٤	١١٩,٨	٦١,٥٠	١٩	٢٧
١٩٧٥	١٠٧,٩	٤٠,٢٥	٢٠	٢٠
١٩٧٦	١٣٠,٢	٢٩,٢٥	٢٨	٢٨
١٩٧٧	١٤٢,٢	٤٣,٧٥	١٧	٢٧
١٩٧٨	١٣٥,٦	١٦,٢٥	٢	١٥
١٩٧٩	٢٠٢,٤	٦٦,٧٥	١١	٤٣
١٩٨٠	٢٨٧,٠	١٢٤,٥٠	١٢	٢٨
الإجمالي	١١٢٥,١	٣٩٢,٢٥		

المصدر :

(١) مصدر الإيرادات :

OPEC Annual Statistics Bulletin, 1986. p 6.

(٢) مصدر باقى بيانات الجدول :

إبراهيم عويس : « فوائض البترول دولارات ، وجهة نظر اقتصادية » النفط والتعاون العربى - مجلد ١٢ - العدد ٤/٢ ، ١٩٨٦ ، جدول (١) ص ١٤١ المأخوذ من إحصائيات الخزانة الأمريكية.

ويلاحظ من جدول (١) السابق أن معظم الفوائض النقدية التى تحققت لأقطار الأوبك خلال السبعينات تم استخدامها فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية الغربية ، أما بإيداعها فى المصارف الأمريكية و الأوروبية أو باستثمارها فى شراء الأسهم والسندات والعقارات.

وقد استخدمت أقطار الأوبك جزءاً من تلك الفوائض النقدية فى تنمية احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة لدى المؤسسات النقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولى . وتشير

احصائيات الصندوق الى انه خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) تضاعفت احتياطيات الأوك من الذهب وزادت الاحتياطيات الأخرى إلى ما يقل قليلا عن ٧ أمثال ما كانت عليه في بداية الفترة.^(١)

٢- فترة الثمانينات (١٩٨١ - ١٩٨٧) : بما صنفنا هذه

عندما تعدت أسعار النفط مستوى ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد في اواخر السبعينات، ارتفعت عائدات الأوك بمعدلات كبيرة حيث قفزت من حوالي ١٢٥.٦ في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٢٠٢.٤ بليون دولار في عام ١٩٧٩ ثم إلى حوالي ٢٨٧ بليون دولار في عام ١٩٨٠. انظر جدول (١) السابق. وقد أثارت هذه الطفرة العديد من التساؤلات، وأفرزت أيضا العديد من التوقعات حول مستقبل أسعار النفط وإيراداته. ثم بدأت حقبة الثمانينات وتوالى أعوامها عاما بعد آخر، وتوالى معها ظهور توجهات واتجاهات جديدة في قوى السوق الدولية للنفط خالفت في حدتها وسرعة حدوثها معظم توقعات أكثر الدراسات حرصا وحذرا. ويمكن إيجاز أهم تلك التوجهات فيما يلي:

(أ) انخفض الطلب والانتاج العالميان من النفط الخام بصورة متتالية طوال معظم السنوات الأولى من الثمانينات، ويمثل هذا الانخفاض المتتالي طوال تلك الفترة ظاهرة جديدة لم يسبق حدوثها من قبل. انظر جدول (٢) التالي.

(ب) انخفضت مستويات الأسعار تدريجيا إلى أن بلغت ٢٨ دولارا للبرميل من النفط العربي الخفيف في عام ١٩٨٥ ثم تهاوت بسرعة في عام ١٩٨٦ وتدننت مستوياتها وأصبحت حوالي ١٢ دولارا في شهر أغسطس من نفس العام، واستمر انخفاضها بعد ذلك إلى مستويات اقل.

(ج) انخفض تدريجيا كل من الحجم المطلق والنسبي لانتاج الأوك من النفط الخام بسبب انخفاض مستويات الطلب العالمي من جهة وتقلص حصتها النسبية من السوق الدولية من جهة أخرى.

جدول (٢)

الانتاج العالمي ونتاج الأوك من النفط الخام، ١٩٨٠ - ١٩٨٦ (بالآلاف برميل في اليوم)

١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٥٦٢٢٥.١	٥٣٢٢٤.٢	٥٣٥٠٢.٦	٥٢٦٨٤.٩	٥٣٧٣٨.٩	٥٦٠٢٨	٥٩٧٦٦.٢	اجمالي العالم
١٨٣٣٣.١	١٥٤٤٧.٧	١٦٣٤٧.٢	١٦٩٩٢.٣	١٨٩٩٢.٢	٢٢٥٩٨.٦	٢٦٨٧٩.٢	الأوك
٣٢.٦	٢٩	٣٠.٦	٣٢.٣	٣٥.٣	٤٠.٣	٤٥	الأوك(%)

المصدر : OPEC Annual Statistics Bulletin 1986. p 15.

(١) الكتاب السنوي للاحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي ١٩٨١.

وكنتيجة حتمية للتغيرات السابقة شهدت العائدات النفطية للأوبك انخفاضات حادة من عام الى آخر الى ان اصبحت حوالي ٧٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦، اي حوالي ٢٧٪ مما كانت عليه في عام ١٩٨٠. وقد انخفضت العائدات من ١٣٢ بليون دولار عام ١٩٨٥ الى ٧٧.١ بليون دولار عام ١٩٨٦، اي ان نسبة الانخفاض كانت حوالي ٤٢٪.

وقد حدثت كل تلك الانخفاضات بصورة حادة وسريعة وغير متوقعة بحيث لم تتمكن اقطار الاوبك من تقليص مستويات انفاقها بالسرعة والمعدلات التي يمكن ان تحقق التوازن بين الايرادات والنفقات، وذلك بسبب صعوبة تحقيق تغير سريع في النمط الانفاقي الذي تولد في احضان فترة الازدهار السابقة (١٩٧٣ - ١٩٨٠)، إضافة الى الالتزامات المسبقة ب عقود ومشروعات تنموية لم تكن قد استكملت بعد.

وقد ترتب على هذا الوضع الجديد تحقق عجز مالي في الموازنة العامة للدول الاعضاء مما أدى الى السحب (بشكل أو باخر) من الأصول المستثمرة في الخارج. وإذا كانت بعض الاقطار (مثل الاقطار الخليجية) قد استطاعت - بفضل احتياطاتها واستثماراتها الخارجية الكبيرة نسبيا - تحمل هذا الوضع الجديد، فإن البعض الاخر لم يستطع ذلك بسهولة مما اضطرها الى اللجوء للاقتراض من السوق المصرفية الدولية بعد ان استنزفت سنوات العجز كل مدخرات السنوات السابقة.

جدول (٢)

تطور الايرادات وفوائض الأوبك خلال الثمانينات (١٩٨٦ - ١٩٨١)

(بليون دولار امريكي)

السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الايرادات النفطية *	٢٦٥,٦	٢٠٨,٢	١٦٣,١	١٤٩,٢	١٣٢,٠	٧٧,١
فوائض النقد القابل للاستثمار *	٤٤,٥	٧,٤-	١٩,٥-	٣,٧-	٦,١	١٨,٥-

* الأرقام مقربة لأول رقم عشري.

OPEC ANNUAL STATISTICAL BULLETIN 1986. pp 6,10

المصدر :

وتعكس بيانات جدول (٣) السابق الصورة غير المشرقة السابقة ، حيث نرى انه بينما تحقق للاويك فائض نقدي قدرة ٤٤,٥ بليون دولار في عام ١٩٨١، فإنه في الاعوام التالية اصبح الفائض سالب القيمة (اي عجز)، وبلغ هذا العجز ١٩,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٢ و١٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦.

ان انخفاض عائدات النفط وتنامي العجز خلال سنوات الثمانينات على النحو السابق خلق توجهات جديدة لدى حكومات الاقطار المنتجة للنفط، مثل حرصها على تحويل جانب كبير من موجوداتها الى اصول اكثر قابلية للتسييل، مثل الودائع المصرفية والسندات والاوراق المالية الحكومية ، وذلك تحسبا لتنامي عجز محتمل في موازنتها خلال السنوات المقبلة. فعلى سبيل المثال، تقدر سحبوات المملكة العربية السعودية بحوالي ٢٠ بليون دولار سنويا خلال السنوات الثلاث الأخيرة التي انخفضت فيها العائدات النفطية (١).

ثالثا : الاستثمارات العربية الخارجية في الثمانينات :

١ - تطورها حجما وتوزيعا:

لقد اوضحنا سابقا الكيفية التي تطورت بها الاستثمارات الخارجية لمجموعة الاقطار المصدرة للنفط (اويك) حتى عام ١٩٨٠ ، والتي تشكل استثمارات الاقطار الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية العربية الأعضاء حوالي ٩٠٪ منها. كما اوضحنا ان معظم هذه الاستثمارات تركزت في الاقطار الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوربية المشتركة. وقد كانت الودائع المصرفية والسندات الحكومية وأسهم الشركات هي مجالات الاستثمارات الرئيسية. وعندما تمتد نظرتنا لتشمل اعوام الثمانينات نجد انه تضافرت مجموعة من التغيرات في احداث تأثيرات مختلفة على الاستثمارات العربية الخارجية.

فقد أدى هبوط عائدات النفط وظهور عجز في موازين مدفوعات الاقطار العربية الاعضاء في الاويك الى انخفاض معدلات نمو اجمالي الاستثمارات الخارجية لهذه الاقطار، اضافة الى التوجهات الجديدة التي اخذت تسيطر تدريجيا على النهج الاستثماري لهذه الدول.

ويوضح جدول (٤) التالي ان اجمالي قيمة الأصول الخارجية المعروفة لأقطار الاويك بلغت حوالي ٤٤٧,٩ بليون دولار في شهر سبتمبر من عام ١٩٨٦ موزعة نوعيا وجغرافيا على النحو المبين بالجدول.

وتعكس بيانات الجدول المذكور مجموعة من الحقائق الهامة ، بعضها يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات ، والبعض الآخر يتعلق بتوزيعها النوعي.

(1) Harry Churchill: " Foreign Financial And Investment Strategies of The Gulf Cooperation Council Member States " Gulf Center For Strategic Studies. 1987. Page 6.

جدول (٤)

هيكل التوزيع النوعي والجغرافي لأصول الاقطار المصدرة للنقط حتى سبتمبر ١٩٨٦
(بليون دولار)

%	الاجمالي	استثمارات اخرى	أوراق حكومية	ودائع مصرفية		الدولة
				عملة محلية	وحدة اوروبية	
١٢,٧	٥٦,٨	٧,٣	٤	٣٩,٤	٦,١	المملكة المتحدة
١٩,٢	٨٦,٠	٦٠,٩	—	١٩,٣	٥,٨	دول أوروبا الغربية الاخرى
١٦,٩	٧٥,٨	٢٦,٢	٢٧,٤	—	٢٢,٢	الولايات المتحدة الامريكية
١٧,٤	٧٨,٠	٤٦,٩	—	٢٥,٩	٥,٢	اقطار صناعية اخرى
٩,١	٤٠,٨	—	—	٤٠,٨	—	مراكز الاوقاف شبور
١٣,٣	٥٩,٥	٥٩,٥	—	—	—	اصول من دول نامية
٢,٧	١٢,٠	—	—	١٢,٠	—	قروض لمؤسسات غير مصرفية
٨,٧	٣٩,٠	٣٩,٠	—	—	—	اصول في IMF (تشمل الذهب)
١٠٠	٤٤٧,٩	٢٣٩,٨	٣١,٤	١٧٦,٧	—	الاجمالي
	١٠٠	%٥٣,٥	%٧	%٣٩,٥		%

المصدر : تم اعداد هذا الجدول من :

"Harry Churchill : Foreign Financial

نفس المصدر السابق ، ص ٨.

فمن ناحية التوزيع الجغرافي نجد التالي :

(أ) لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية المكان الأفضل للاستثمارات الخارجية. ف منذ عام ١٩٨٠ تحول اهتمام هذه الاستثمارات بشكل واضح نحو المملكة المتحدة ودول أوروبا الغربية الأخرى، حيث نجد انه في سبتمبر عام ١٩٨٦ بلغ اجمالي قيمة الاصول المستثمرة في أوروبا الغربية (بما فيها المملكة المتحدة) حوالي ١٤٢.٨ بليون دولار، مقارنة بحوالي ٧٥.٨ بليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت هذه الاصول تمثل نسبة قدرها ٣١.٩ % (في أوروبا)، ١٦.٩ % (في أمريكا) من اجمالي الأصول الموزعة للدول المصدرة للنفط.

(ب) تزايد اهتمام الاستثمارات الخارجية بمناطق صناعية أخرى جديدة وفي مقدمتها الاقطار الصناعية في الشرق الأقصى، وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذه المناطق حوالي ٧٨ بليون دولار حتى سبتمبر ١٩٨٦ ، وهذا يمثل نسبة مقدارها ١٧.٤ % من اجمالي قيمة الاصول الاستثمارية لاقطار الاويك.

(ج) بلغت قيمة الاصول المستثمرة في الاقطار النامية حجما يقدر بحوالي ٥٩.٥ بليون دولار، اي نسبة مقدارها حوالي ١٣.٣ % من الاجمالي.

(د) توزعت باقى الاصول بين مراكز الأوف شور، وقروض لمؤسسات غير مصرفية، والمؤسسات النقدية الدولية، وكان هذا التوزيع على التوالي ٤٠ ، ١٢ ، ٢٩ بليون دولار.

أما من ناحية التوزيع النوعي، فإن البيانات المعروفة والموضحة بجدول (٤) السابق تظهر ان الاصول الخارجية لاقطار الاويك موزعة بين الودائع المصرفية (٣٩.٥ %)، الاوراق الحكومية (٧ %)، واستثمارات أخرى (٥٣.٥ %).

ويجدر ملاحظة ان الودائع المصرفية يتركز معظمها في العملة الأوروبية (Eurocurrency)، او ما يسمى باليورو دولار ، التي بلغت قيمتها ٨٤.٦ مليون دولار ، يليها في ذلك ودائع الدولار الأمريكي التي بلغت ٢٢.٢ بليون ، بالاضافة الى ودائع في مراكز الأوف شور بلغت قيمتها ٤٠ بليون دولار يمكن ان تكون بعملات دولية مختلفة.

كما ان الاصول الاستثمارية الخاصة بالاوراق الحكومية وأنونات الخزنة تركز معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية (٢٧.٤ بليون دولار)، اضافة الى ما قيمته ٤ بلايين دولار في بريطانيا.

اما باقى الاستثمارات الأخرى والتي بلغت قيمتها ٢٢٩.٨ بليون دولار فتشمل اسهم

الشركات والعقارات (١٤١,٣ مليون دولار) ، وأصلاً مختلفة في الاقطار النامية (٥٩,٥ مليون دولار). واحتياطيات في المؤسسات النقدية الدولية (IMF) تتضمن عملات اجنبية وحقوق السحب الخاصة اضافة للذهب.

ومن المعروف ان اجمالي الاصول الخارجية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة الاوبك تمثل حوالي ٩٠ ٪ من اجمالي اصول هذه المنظمة. وتبين تقديرات الخزانة الامريكية وبنك انجلترا ان استثمارات الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي بلغت ٢٠٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦، تركزت بشكل رئيسي في ودائع مصرفية وأوراق حكومية وأسهم واستثمارات مباشرة.

وتقدر حصص المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة بحوالي ٩٠، ٨٠، ٢٠، بليون دولار على التوالي ، وتتوزع الحصة الباقية (١٥ بليون دولار) بين الاعضاء الآخرين (قطر - البحرين - عمان). وقد بلغت نسبة الودائع المصرفية ما يقرب من ٣٠ ٪ من اجمالي هذه الاستثمارات موزعة في حوالي ٢٠ دولة ، كما بلغت قيمة الأوراق والسندات الحكومية ما يقرب من ٥٥ بليون دولارا ، موزعة في الولايات المتحدة الامريكية (٤٠ بليون دولار) وبريطانيا وألمانيا الغربية^(١) .

اضافة لذلك فان اجمالي استثمارات دول المجلس في المؤسسات النقدية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بلغت حوالي ٣٦٨٧٠ مليون دولار موزعة بين أسهم وقروض وذهب وحقوق السحب الخاصة (SDR) على النحو المبين بجدول (٥) التالي^(٢) .

٢ - مستجدات الثمانينات : (الاحداث - النتائج - التوجهات)

وعندما نواصل تتبعنا للتطورات التي طرأت على حجم ونمط الاستثمارات العربية الخارجية بشكل عام واستثمارات دول مجلس التعاون بشكل خاص، نجد انه اضافة للكثير والتوجهات السابقة التي ظهرت في اعقاب الانخفاضات المتتالية للإيرادات النفطية خلال السنوات الاولى من الثمانينات ، فإنه توجد بعض الاحداث والنتائج والتوجهات الاخرى التي لايمكن اغفالها ، ونوجزها فيما يلي:

(١) Harry Churchill : Foreign Financial المرجع السابق ص ٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٩ .

جدول (٥)

احتياطات دول مجلس التعاون الخليجي في المؤسسات النقدية الدولية في نهاية عام ١٩٨٥
(مليون دولار)

الاجمالي	الذهب	حقوق السحب الخاصة	احتياطات لدى IMF	العملات الاجنبية	
٥٤٧١	١٠٩	١١	٧٠٣	٤٦٥٤	الكويت
٢٥٠٠٠	١٧٧	٥٨١	١٠٦٦٢	١٣٧٦١	السعودية
٣٢٠٤	١٨٥	٧٥	٢٢١	٢٩٠٧	الامارات
١٠٩٠	٧٦	١٢	٣٥	١٠٤٣	عمان
٤٤٦	—	٢١	٣٩	٣٨٦	قطر
١٦٥٩	٦	١٥	٢٧	١٦١٨	البحرين
٣٦٨٧٠	٥٥٣	٨١٩	١١٦٨٦	٢٤٣٦٩	الاجمالي

المصدر :

Harry Churchill: "Foreign Financial and Investment Strategies of The Gulf Cooperation Council Member States." Gulf Center for strategic Studies. 1987. p 9.

(أ) لقد أدى انخفاض العائدات النفطية ليس فقط الى الحد من نمو الاستثمارات العربية الخارجية بل وإلى انخفاضها ، حيث تم سحب ما قيمته حوالي ٢٤ بليون دولار (ثلثها من الولايات المتحدة وحدها) خلال عامي (١٩٨٤ ، ١٩٨٥) .

ويلاحظ بشكل عام، انه قد حدث خلال السنوات الاولى من الثمانينات تحول طفيف عن الاصول الدلارية ، كمحاولة لتنويع التوزيع الجغرافي والنوعي للاستثمارات الخارجية تجنباً لما يمكن ان يصيبها من مخاطر. وقد لعبت بعض العوامل دوراً ملموساً في تولد هذا التوجه مثل ضعف الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات الدولية الأخرى ، وتجميد الولايات المتحدة للارصدة الايرانية في نوفمبر ١٩٧٩ ، الامر الذي اثار قلق الدول العربية المنتجة للنفط.

ومن العوامل التي حالت دون حدوث تحول سريع عن المراكز المالية الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة ، ضخامة حجم المبادلات التجارية مع هذه المراكز ، واحتواؤها على

معظم الاصول والموجودات المتراكمة ، ولكون الدولار هو عملة تقويم وسداد الفاتورة النفطية. ومع ذلك فانه يتوقع ان يستمر هذا التحول بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة نظرا للانخفاضات الحادة التي طرأت على مستويات سعر صرف الدولار الامريكى ، والتي بلغت خلال الايام الاولى من عام ١٩٨٨ حوالى ٥٠ ٪ ما كانت عليه منذ عامين (مقارنة بالين اليابانى).

هذا بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية العديدة التى يمكن ان يسببها تنامى العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى والذى ادى مؤخرا الى حدوث انهيارات حادة فى مستويات اسعار اسهم الشركات والمؤسسات الصناعية فى بورصة نيويورك، ثم امتدت موجة الانهيارات لتشمل البورصات العالمية الأخرى. وسنتناول هذا الحدث لاحقا بشئ من التفصيل.

وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة توجه بعض الاستثمارات العربية الخليجية نحو أسواق غير تقليدية لم تحظ فى الماضى باهتمام المستثمرين العرب. ويعتبر رأس المال الكويتى نحو الصين (فى مجال الاكتشافات النفطية والصناعات الفوسفاتية) ، واقطار الشرق الأقصى، ودول المجموعة الاشتراكية (خلال ائتمانات تجارية وقروض) أمثلة واضحة لهذا التوجه الجديد.

(ب) لقد صاحب الانخفاض المطلق والنسبى للعائدات النفطية للدول المصدرة ارتفاع مطلق ونسبى فى العائدات غير النفطية. فبينما انخفضت العائدات النفطية من حوالى ٢٨٧ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ الى حوالى ٧٧.١ مليون دولار فى عام ١٩٨٦ ، فان قيمة الصادرات غير النفطية ارتفعت خلال العامين المذكورين من حوالى ١٩ بليون دولار الى ٢٢.٨ بليون دولار^(١) . اى أن الحصة النسبية لهذه الصادرات ارتفعت بشكل واضح، مما ساعد على تقوية الدوافع المحلية والاقليمية لتنمية وتطوير القطاعات الانتاجية غير النفطية كإحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وكوسيلة هامة لتنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد المطلق على القطاع النفطى كمصدر وحيد للدخل القومى.

وقد ادى هذا الوضع الجديد الى اعطاء الاقطار العربية الخليجية مزيدا من الاهتمام للتنمية الصناعية وخاصة فى مجال احلال الواردات والصناعات الثقيلة والصناعات ذات التقنية العالية، مع التأكيد على ضرورة وجود إستراتيجية إقليمية متكاملة يتم فى اطارها تنمية وتطوير القطاع الصناعى بما يساعد على تحقيق المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة وفقاً لبنود الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجى.

ويعتبر نجاح مشروع شركة الخليج لدافنة الألومنيوم (جارمكو) مثالا جيدا يؤكد الحاجة الملحة لتبنى وتنفيذ مشروعات صناعية اخرى مشتركة لتلبية احتياجات المنطقة. فقد استطاع هذا المشروع، الذي تكلف حوالي ١٦ مليون دولار، وينتج حوالي ٤٠٠٠ طن من الألومنيوم، ان يلبي احتياجات نول المجلس. كما تعتبر مشروعات معامل الفولاذ، والاسمدة الكيماوية وشركة فايبر جلاس الخليج المتحدة ومقرها مدينة الجبيل. امثلة اخرى ناجحة تؤكد على اهمية التعاون الاقليمي في مجال التنمية الصناعية.

وقد اصبح هذا التوجه الاستثماري الداخلى يمثل اولوية ملحة لدول المجلس حتى تنتج احتياجاتها من المنتجات الصناعية، وتحقق درجة من التوازن بين القطاعات النفطية وغير النفطية، ليقبل اعتمادها المطلق على النفط كمصدر رئيسى للدخل ولتجنب المخاطر والهزات المفاجئة التي أثرت وتؤثر على الاستثمارات العربية في مجموعة الاقطار الصناعية.

وبالطبع، فإن هذا التوجه الاستثماري الداخلى يتطلب توفير المزيد من العمالة الفنية المدربة والماهرة، في الوقت الذي تسعى الاقطار الخليجية فيه الى الاقلال التدريجي من العمالة الاجنبية واستبدالها بالعمالة الوطنية مما أدى الى زيادة اهتمام هذه الاقطار ببذل المزيد من الجهد في مجال الاستثمار البشري من خلال وضع وتنفيذ برامج تنموية تسعى الى تنمية وتطوير الأطر البشرية المحلية لكي تحل تدريجيا محل العمالة الوافدة. وقد انعكس ذلك على التوجهات الرسمية في مجال السياسة التدريبية والتعليمية، حيث زاد الاهتمام ببرامج التدريب المتنوعة، واعيد النظر في السياسات التعليمية العامة لدول المجلس بحيث اصبحت تعطي وزنا واهتماما كبيرين لمؤسسات التعليم المهني والفنى وتشجع المواطنين على الالتحاق بهذه المؤسسات من خلال منح حوافز وامتيازات خاصة، لاحداث درجة من التوازن في مخرجات المؤسسات التعليمية بما يتفق والاحتياجات الحالية والمستقبلية لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

(ج) إن تجربة الاستثمارات العربية في الاقطار الصناعية الغربية خلال النصف الثاني من السبعينات صاحبها شعور بالامتعاض احيانا، وعدم الرضا غالبا، من قبل المستثمر العربي على المستويين العام والخاص، فاضافة الى العداء الغربي الواضح نحو الملكية العربية لأسهم الشركات الغربية الكبرى، وضعت الحواجز والعراقيل لمنع الاستثمار العربي من المشاركة في ملكية القطاعات الاستراتيجية الكبرى في اقتصادات الدول الغربية.

وقد أدت النظرة المتعالية وغير الودودة في المجتمعات الصناعية الغربية للاستثمارات العربية الى محدودية فرص الاستثمار الجيدة امام المستثمر العربي وتردده احيانا في

عقد صفقات استثمارية كبيرة ، وحرصه غالبا على احاطة تلك الاستثمارات بالسرية التامة وذلك من خلال عقدها بأسماء اشخاص غير اصحابها الحقيقيين أو جعلها بنسبة تقل عن ٥٠ ٪ من اسهم الشركات المستثمرة فيها ، لأن ذلك يوفر لها عنصر السرية بموجب قاعدة عدم الكشف عن الملكية التي تقل عن هذه النسبة.

ونعرض فيما يلي بعض الامثلة البسيطة التي تعكس نظرة المجتمعات الصناعية الغربية الى الاستثمارات العربية واعتبارها ضيفا غير مرغوب فيه. (١)

● « عندما آلت ملكية شركة سانت مارتن للكويت في عام ١٩٧٤ ، كان العنوان الرئيسي لأحدى الصحف البريطانية « العرب قادمون » !

● « تراجع احد رجال الاعمال السعوديين عن شراء بنك في كاليفورنيا بعد تدمير حملة الاسهم من عواقب الملكية العربية للبنك » .

● « رفض احد المصرفيين ، الذي يعتبر من اغنى الاثرياء السعوديين فرصة شراء شركة امريكية رئيسية ، في حاجة ماسة لرأسمال ، بسبب تخوفه من الحذر الذي يمكن ان ينتاب جمهور الامريكيين عندما يعلمون أن سلعة منزلية ذات اسم مشهور أصبحت ملكية عربية. »

وعلى ضوء هذا الجو المشحون بالحساسية التي وصلت أحيانا الى درجة العداة للاستثمارات العربية في المجتمعات الصناعية الغربية على المستويين الرسمي والشعبي، حاولت هذه الاستثمارات اختيار افضل الفرص المتاحة لها في هذه المجتمعات واعلان صفقاتها احيانا وجعلها طى الكتمان احيانا اخرى، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى حاولت طرق ابواب مناطق واسواق اخرى جديدة في شتى انحاء العالم مثل الشرق الأقصى واليابان واقطار العالم الثالث ، الا أن ارتباطاتها الكبيرة (التجارية والمالية) بالاقتصادات الصناعية الغربية ، ومحدودية القدرة الاستيعابية لأسواق الشرق الأقصى، والقيود اليابانية الحذرة على الاستثمارات الأجنبية فيها ، بالاضافة الى نظرة الحذر والتخوف وعدم الثقة في اسواق الاقطار النامية غير المهياة آنذاك إداريا وفنيا ، كل هذه العوامل مجتمعة ادت الى تشغيل معظم الاستثمارات العربية في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية. ومع ان المستثمرين العرب حرصوا على عدم تركيز موجوداتهم في دولة معينة دون اخرى، الا ان الفرص التي اتاحت لهم في هذه الدول لم تكن افضل

(١) الامثلة الواردة هي ترجمة حرفية لبعض ما ورد في تقرير :

1980. P..Chase World Information Corporation : "Arab Investors ", Volume I, New York 4.4. 1980.p.4

الفرص الممكنة ، وفقا لمقياس التكلفة والعائد ، ووفقا لدرجة المخاطرة المحتملة ، مما أدى الى توزيعها نوعيا بين الودائع المصرفية والأسهم والسندات وأوجه الاستثمار الأخرى العقارية وغيرها على النحو الموضح سابقا في جدول (٥).

(د) وتأتى أحدث التطورات ، فى أواخر عام ١٩٨٧ ، وفى ١٩ أكتوبر على وجه التحديد ، عندما انهارت مستويات الاسعار فى بورصة نيويورك (وول ستريت) ، وخسرت الأسهم الأمريكية حوالى ٢٢ ٪ من قيمتها ، وتراجع مؤشر داوجونز بمقدار ٥٠٨ نقطة. وقد قدر حجم الخسائر فى هذا اليوم وحده بحوالى ١٠٠ مليون دولار. ومع ان انخفاض اسعار الأسهم كان امرا متوقعا الحدوث لاعتبارات عديدة الا انه لم يكن متوقعا بهذه السرعة وبهذه الدرجة. فقد حدث أن بدأت أسعار جميع الاسهم العالمية ارتفاعها بصورة مطردة منذ منتصف عام ١٩٨٢ ووصلت أعلى مستوياتها فى اغسطس عام ١٩٨٧ ، فبينما كان اجمالى قيمة الأسهم فى الأسواق العالمية حوالى ٢٠٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٢ ، ارتفعت الى حوالى ٨٠٠٠ بليون دولار فى أواخر عام ١٩٨٧. وتأتى الأسواق المالية فى نيويورك ولندن وطوكيو فى مقدمة الأسواق العالمية ، وذلك من حيث حجم التداول ومعدلات السيولة المتوفرة^(١). ومثلما ارتفعت معدلات الاسعار فى جميع الأسواق العالمية فى آن واحد طوال السنوات الخمس للفترة المذكورة (١٩٨٢ - ١٩٨٧)، فإنها ايضا انخفضت بحدة فى آن واحد خلال شهر أكتوبر من عام ١٩٨٧ ويرجع الانهيار الذى حدث اخيرا فى اسواق المال العالمية الى مجموعة من الاسباب ، اهمها : اختلاف الدول الصناعية (وفى مقدمتها امريكا من جهة واليابان والمانيا الغربية من جهة اخرى) حول السياسات المتعلقة بأسعار الصرف والفائدة ، بالاضافة الى تنامي العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى.

وقد أدى هبوط اسعار صرف الدولار خلال عام ١٩٨٦ الى ارتفاع الفائدة على السندات الأمريكية، مما أدى الى زيادة الطلب على السندات وبالتالي ارتفاع مستويات اسعارها تدريجيا الى ان وصلت أعلى مستوياتها فى شهر فبراير من عام ١٩٨٧ وعندما اتجهت اسعار الفوائد المصرفية إلى الارتفاع خلال الربعين الثانى والثالث من عام ١٩٨٧. اتجهت اسعار السندات الى الانخفاض المستمر^(٢). بينما واصلت اسعار الأسهم ارتفاعها ، واستمر الحال كذلك حتى حدوث الانهيار فى شهر أكتوبر من العام نفسه. لذا فإن انهيار الاسعار كان متمثلا بدرجة كبيرة فى سوق الاسهم ، اما اسعار السندات فلم تتأثر كثيرا لانها كانت قد انخفضت بما فيه الكفاية خلال الربعين الثانى والثالث .

(١) نشرة الخليج الاقتصادية والمالية - بنك الخليج الدولى - المنامة - البحرين.

العدد التاسع - المجلد الثانى - نوفمبر ١٩٨٧. الصفحة الاولى.

(٢) من المعروف انه توجد علاقة عكسية بين مستويات اسعار الفائدة المصرفية ومستويات اسعار السندات.

وعندما نحاول تحديد الاثار المحتملة التي يمكن ان تتركها الاحداث الاخيرة فى اسواق المال العالمية على الاستثمارات العربية الخارجية ، نجد ان ذلك امر بالغ الصعوبة ، بسبب تعذر الحصول على تقديرات مضبوطة لحجم الاستثمارات العربية المعروفة من جهة ، ولأن جزءا منها يتم بأسماء أخرى وعبر قنوات ووسطاء ماليين غربيين يستحيل تحديدهم من جهة أخرى .

ويسود اعتقاد ، بان الحجم الفعلى للاستثمارات العربية الخارجية بوجه عام والاستثمارات الخليجية بوجه خاص ، يفوق كثيراً التقديرات المعروفة والمعلنة ولا سيما عندما يؤخذ فى الاعتبار اجمالى الاستثمارات الحكومية والخاصة .

ونمثل بيانات جدول (٤) السابق صورة لأحد التقديرات لأصول الأوبك حتى سبتمبر عام ١٩٨٦ . وقد صدرت مؤخراً تقديرات عن بنك انجلترا المركزى تجعل قيمة الموجودات الاجنبية الصافية لنول الأوبك خلال الفترة ١٩٧٩ وحتى منتصف عام ١٩٨٧ بحوالى ٤٥٦,٧ بليون دولار ، يصل نصيب نول مجلس التعاون منها حوالى ٢٩٧ مليون دولار (اى حوالى ٦٥ ٪) . وبهذا تأتى نول المجلس فى المرتبة الخامسة ضمن قائمة اكبر البلدان التى تمتلك استثمارات خارجية ، وتأتى الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الأولى (٩٠٠ بليون دولار) تليها بريطانيا (٨٥٠ بليون دولار) ، فاليابان (٥٠٠ بليون دولار) ، ثم المانيا الغربية (٥٣٠ بليون دولار) ^(١) .

ومن الجدير بالذكر ان التقديرات المختلفة المعروفة لا تختلف كثيراً فى التوزيع النسبى (الجغرافى والنوعى) للموجودات الخارجية لاقطار الأوبك ولنول مجلس التعاون ، وتمثل بيانات جدولى (٤) و (٥) السابقين أحد التوزيعات المعروفة التى يمكن الاعتماد عليها .

ويمكن على ضوء ما هو معروف عن الاستثمارات العربية الخارجية (حجماً وتوزيعاً) ، ان نستنتج ان هذه الاستثمارات ستتأثر ، بدرجة ما ، بالانهيارات الاخيرة التى طرأت على الاسواق المالية العالمية . وستتوقف درجة هذا التأثير على نوعية الاصول والحجم المطلق والنسبى لقيمتها ، ومدى الحاجة لتسييلها فى المدى القريب . ولاشك انه سيكون فى مقدمة المتضررين ، مجموعة المضاربين الذين دخلوا سوق الاسهم مؤخراً عندما كانت الاسعار مرتفعة وتوقعوا استمرار ارتفاعها بدرجة تكفى لتحقيقهم ربحاً سريعاً ، اضافة الى المضاربين الذين اشترىوا بأجل ولم يسدوا كامل الثمن ، وقد تضطروهم التزامات السداد الى البيع بالاسعار المنخفضة التى تحققت بعد الانهيار . اما المستثمرون (حكومات كانوا ام افراداً) الاقل تأثراً ،

(١) نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (نفس المرجع السابق ص ٢) .

فهم الذين تجنبوا المضاربة ، واستغلوا اموالهم فى استثمارات طويلة الاجل ولا يوجد لديهم ما يستدعى تسهيل هذه الاصول فى الوقت الحالى. ويرى البعض ان هؤلاء المستثمرين يمكنهم ، حتى فى ظل الظروف السيئة الحالية ، ان يحققوا بعض الارباح النقدية اذا ما ارادوا بيع موجوداتهم الآن ، خاصة إذا كانوا قد اشتروا مبكرا قبل الازمة بوقت كاف عندما كانت مستويات الاسعار منخفضة نسبيا إلا أن الأمر لن يكون كذلك إذا ما نظرنا للقيمة الحقيقية لهذه الاصول على ضوء معدلات التضخم العالمى ، وانخفاض اسعار صرف العملة الامريكية الى أدنى مستويات لها منذ الحرب العالمية الثانية.

إن احداث الثمانينات التى تناولناها سابقا ، بما خلفتها من آثار سلبية عديدة على الاستثمارات العربية الخارجية تدحض الرأى القائل بأن المجتمعات الصناعية الغربية تمثل افضل الأماكن لتشغيل الاموال العربية. وقد كان اصحاب هذا الرأى يستندون الى ان هذه المجتمعات تتوفر فيها فرص الاستثمار الاكثر ربحا . كما انها تتمتع بالحرية الاقتصادية والامن والاستقرار. ومن المؤكد، ان تجربة العقد الماضى ، اثبتت نون مجال للشك ، ان الصورة لم تكن مشرقة الى هذه الدرجة ، فمجالات الاستثمار الحقيقية التى اتبحت للاموال العربية كانت محدودة للغاية ، ولم تكن هى الاكثر ربحا ، بل وكانت فى حاجة ماسة لرأس المال. وإذا اضفنا لذلك القيود النفسية والاجتماعية الأخرى ، لوجدنا ان عامل الحرية الاقتصادية لم يتوفر بالدرجة المطلوبة اللهم الا فى مجالات الودائع المصرفية ، والاوراق والسندات الحكومية ، وتمتلك نسبة محدودة من اسهم بعض الشركات والمؤسسات الانتاجية.

وهى مجالات تأثرت بشدة بانهيار كل من سعر صرف الدولار وأسواق المال. فقد ادى انهيار سعر الصرف الى انخفاض القيمة الحقيقية لمعظم الاصول ، وأدى انخفاض اسعار السندات أولا ثم انهيار اسعار الاسهم ثانيا الى تآكل جزء كبير من القيمة النقدية لها. كما ان المستويات الحالية لاسعار الفائدة ومعدلات الربحية التى تحققت للاصول الحقيقية الأخرى ، قد لا تكفى اى منها لمعادلة الاثر السلبى الحقيقى لمعدلات التضخم. هذا من الناحية الاقتصادية البحتة.

اما من الناحية الامنية فإن تجميد الارصدة الليبية ومن قبلها الارصدة الإيرانية لخير دليل على عدم ضمان توفر هذا الشرط.

لذا ، فإنه من المؤكد ان يحمل المستقبل القريب فى طياته بعض التحولات الهامة فى مجال الاستثمارات العربية ، بحيث تتحقق تدريجيا درجة من التوازن بين بعض الاستثمارات العربية الخارجية والاستثمارات العربية العربية .

وإذا كانت التوجهات الاستثمارية الخليجية ، تعطى فى الوقت الحالى الاولوية للتنمية الاقليمية فى دول مجلس التعاون الخليجى. الا ان ذلك بالضرورة لابد وأن يكون فى اطار اولويات أكثر شمولاً بحيث تشكل فى مجموعها استراتيجية للتنمية الاقليمية والعربية تسعى لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس من جهة ، والتكامل الاقتصادى مع باقى اجزاء الوطن العربى من جهة أخرى.

